د. مظهر محمد صالح*: انتهاء العراق من تعويضات حرب الكويت: مسار داكن في التاريخ الاقتصادي للعراق

تمهيد

تتولى المالية العراقية اليوم تسديد آخر مبلغ من تعويضات حرب الكويت وهو بحدود ٤٥ مليون دولار والطلب من البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بإيقاف آلية التعويض. وبذلك اكتمل مبلغ التعويضات بعد ان سدد العراق من عام ١٩٩٦ ولغاية الاسبوع الاول من العام ٢٠٢١ ما مقداره قرابة ٥٢،٤ مليار دولار لأفراد وشركات وحكومات كويتية وغير كويتية فضلاً عن تمويل تكاليف ادارة صندوق الأمم المتحدة للتعويضات من اموال العراق نفسها منذ تأسيسه في تسعينيات القرن الماضي.

بموجب قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ أنشأت آلية حساب صندوق تنمية العراق Development Fund of Iraq (DFI) المفتوح لمصلحة حكومة العراق باسم البنك المركزي لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك والذي يقض باستقطاع ٥٪ من كل برميل نفط او غاز من المشتقات نفطية المصدرة من العراق لتودع بحساب فرعي آخر مراسله مصرف JP Morgan مفتوح لمصلحة صندوق الأمم المتحدة لتعويضات حرب الكويت UNCC في جنيف بدلا من الآلية السابقة التي اعتمدت في عام ١٩٩٦ ابان مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة التي كانت تستقطع ٣٠٪ من صفقات النفط العراقي المصدر بموجب مذكرة التفاهم مع الامين العام للأمم المتحدة حينها. منوهين بهذا الشأن، ان لجنة الأمم المتحدة للتعويضات UNCC

قدرت التعويضات الكلية المطالب بها بنحو ٥٢،٤ مليار دولار، توجب على العراق دفعها من عائدات صادراته النفطية. إذ ألزم قرار مجلس الأمن ٧٠٥ الصادر عام ١٩٩١ العراق بتخصيص نسبة 30 في المئة من عائدات إنتاجه النفطي للجنة التعويضات، على أن يبيع ما قيمته 2 مليار دولار كل ستة أشهر. في عام 1997، وفي إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، سمح مجلس الأمن للعراق برفع مبيعاته لتصبح 5,256 مليار دولار أميركي، تذهب 30 بالمئة منها للكويت.

استكمل مجلس الامن قراره ١٤٨٣ المذكور آنفا بتشكيل مجلس دولي في الأمم المتحدة يسمى المجلس الدولي للرقابة والتحقق The International Advisory and Monitoring Board (IAMB) ويتكون من اعضاء من البنك الدولي والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية والأمم المتحدة نفسها وخبير مالي من العراق وتتلخص وظيفة المجلس المذكور في اعلاه مراقبة تحركات الارصدة المالية في صندوق تنمية العراق والاطمئنان بموجب الفصل السابع وهل ان موارد النفط تذهب للشعب العراقي حقا؟ وكان المجلس الدولي للرقابة والتحقق يجتمع دوريا ويعيين سنوياً شركة تدقيق حسابات خارجية لدراسة ارصدة اموال النفط وتدفقاتها والمسحوب منها والاموال المسددة منه؟

في غضون ذلك طلبت الأمم المتحدة من العراق تشكيل لجنة تدقيق عراقية مقابلة للمجلس الدولي للرقابة والتحقق IAMB المشار اليه انفاً سميت بلجنة COFEاي: لجنة الخبراء الماليين برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية آنذاك تتولى الاشراف والرقابة على اموال صندوق تنمية العراق وتتعاون مع مجلس الأمم المتحدة للرقابة والتحقق في تدقيق حساب صندوق تنمية العراق بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة لتعويضات حرب الكويت.

في ١٠ كانون اول/ديسمبر من العام ٢٠١٠ صدر قرار مجلس الامن بالرقم ١٩٥٦ قضى بإنهاء عمل المجلس الدولي للرقابة والتحقق IAMB ذلك لالتزام العراق التام في مشروعية التصرف بعوائد نفطه، اذ أزال مجلس الامن الدولي حصاناته Immunitiesعن صندوق تنمية العراق محددا موعدا وقتها لا يتعدى منتصف

العام ٢٠١١، اذ استبدل اسم حساب صندوق تنمية العراق DFI إلى حساب العراق/٢ والمفتوح لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك باسم البنك المركزي العراقي لمصلحة حكومة جمهورية العراق بعد ان تغير الوضع القانوني لحساب صندوق تنمية العراق على ان تبقى آليات تعويضات حرب الكويت مستمرة نفسها، وكذلك تحل لجنة الخبراء المالين COFE محل مهام لجنة IAMBوتتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتعويضات في جنيف UNCC للإشراف على دفع التعويضات.

استمرت لجنة الخبراء المالين بمراجعة حساب التعويضات والذهاب إلى جنيف لحضور الاجتماعات الدورية لمجلس ادارة الصندوق او الالتقاء بممثليه خلال السنوات العشرة الاخيرة واستمرت اللجنة المذكورة بتقديم تقاريرها السنوية عن سير دفع التعويضات من خلال تعيين مدقق حسابات خارجي لمعرفة تحركات ارصدة اموال التعويضات وحساب المقبوضات النفطية لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي.

في العام ٢٠١٥ توقف العراق عن تسديد التعويضات بالاتفاق مع الأمم المتحدة بسبب الازمة المالية والامنية المزدوجة التي تعرض اليها العراق ومنها الحرب على الارهاب الداعشي وتحرير اراضي بلادنا من الاعداء.

ثم استأنفت التعويضات عام ٢٠١٨ باستقطاع ٠،٥٪ من قيمة كل برميل مصدر من النفط، وفي عام ٢٠١٩ زيدت النسبة الاستقطاع إلى ١،٥٪ لتسدد لصندوق الأمم المتحدة كتعويضات حرب. وفي العام ٢٠٢٠ اصبحت نسبة الاستقطاع ٣٪ شريطة ان ينتهي تسديد التعويضات كافة خلال أربع سنوات.

ختاما، يعمل العراق من خلال لجنة رسمية عليا على متابعة آليات تصفية حساب التعويضات وبشقين: أحدهما، التعاطي مع الجانب المالي وغلق حساب لجنة الأمم المتحدة للتعويضات UNCC وتصفية متعلقاته كافة. والجانب الاخر، ضرورة اصدار قرار من مجلس الامن بغلق بقايا الفصل السابع من ميثاق الأمم

المتحدة المفروض على العراق منذ أكثر من ثلاثين عام والنتائج الوخيمة والسالبة جراء بقاء العراق تحت اغطية الفصل المذكور، لكي يتمكن العراق من ممارسة حقوقه وواجباتها مع المجتمع الدولي على وفق ممارسات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والتعاطي السلمي في العلاقات الدولية وعبر حاضنة آمنة من السلام والاستقرار الدوليين وطي ملف النزاعات إلى الابد■.

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 11 كانون الأول 2021

http://iraqieconomists.net/ar/